

التنبؤ بسعر صرف الدينار العراقي السوقي للمدة (ايار/2021- كانون الاول/2021) باستخدام نموذج (ARIMA)

أ.م.د. مصطفى كامل رشيد
الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد

حنان باسم فتح الله
باحثة اقتصادية

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359

<http://doi.org/10.31272/JAE.44.2021.129.17>

مقبول للنشر بتاريخ : 2021/6/14

تاريخ أستلام البحث : 2021/6/7

المستخلص :

سعر الصرف من الأدوات المهمة بيد السلطة النقدية في عموم بلدان العالم عموما والبلدان النامية خصوصا، وذلك لشدة حساسيته بالمناخ الاستثماري وبيئة الاعمال والظروف الاقتصادية، فكلما اتسمت بالثبات والاستقرار النسبي، انخفضت درجة حساسية سعر الصرف لتلك الاحداث والظروف الاقتصادية، وبناء على ذلك تتبنى السلطة النقدية نظام الصرف الأنسب للوقائع والمعطيات الاقتصاد السياسي. قامت هذه الدراسة بتحليل سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي الرسمي والموازي، ووضعت تنبوء خاصا بها حتى نهاية عام 2021. وقد تم استخدام بيانات الصرف للمدة (28/2/2018-1/1/2004) وعلى أساسه تم وضع الاتجاه التنبؤي لهذه الدراسة. مشكلة الدراسة تكمن في الحساسية المفرطة للمتغيرات الاقتصادية الكلية لتغير سعر الصرف العراقي، بسبب تردي بيئة الاقتصاد الكلي الحقيقي. مما يترك انطبعا سيئا لدى الجمهور إزاء حيازة النقود والتفضيل الخاص بمكونات الثروة الأخرى، الامر الذي يفرز توقعات تشاؤمية في الأسواق المحلية تدفع باتجاه رفع المستوى العام للأسعار، وتحفز المجاميع التنظيمية للأسواق المحلية للتواطؤ من أجل رفع سقف المكاسب الشخصية مقابل الاضرار بمصلحة المجتمع. فرضية الدراسة ان اعتماد السلطة النقدية لسعر صرف مرتفع سوف يكيف الأسواق له بعد مدة من الزمن عند حدود جديدة لقيم المتغيرات الاقتصادية الكلية، استنتجت الدراسة بان سعر الصرف الموازي المتنبؤ به سوف يحافظ على حد هامشي متزن في الأمد القصير إزاء سعر الصرف الرسمي، لذا توصي الدراسة بضرورة الحيطة والحذر لمؤشرات السوق التنظيمية والتواطؤات التي تحاول دفع الأسواق المحلية بعيدا عن قيمها الحقيقية.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف الرسمي، سعر الصرف الموازي، التنبؤ بسعر الصرف، نموذج (ARIMA).



مجلة الادارة والاقتصاد
العدد 129 / ايلول / 2021
الصفحات : 299-309

المقدمة

تعاني الاقتصادات النامية من محدودية بيئة الاعمال وضعف كبير في مصادر تمويل العمليات الإنتاجية، الامر الذي يجعل ثمة ارتباط واضح بين الأسواق المحلية والأجنبية فضلا عن انكشاف اقتصادي لصالح الأسواق المنظمة والرائدة للمنتجات العالمية في الأسواق الدولية، ان تلك الظروف الإنتاجية تدفع بإعادة تدويل الاقتصادات النامية باتجاهات توزيعية اكثر مما هي إنتاجية للسلع والخدمات، مما يترك ثمة عبء كبير على المؤسسات المالية والمصرفية عموما والبنك المركزي خصوصا، ناتج عن متابعة حركة الصرف الخارجي بشفافية بعيد قدر الإمكان عن العمليات المشبوهة التي يعتزمها القطاع الخاص في تلك البلدان، من اجل زيادة مكاسبه المالية من خلال الاستفادة من التشريعات التنظيمية النافذة والظروف الاقتصادية القائمة. ان مسالة تبني نظام الصرف تعد من الضرورة القصوى للبلدان النامية من اجل دعم بيئة الاعمال وتحفيز الاستثمارات الاستراتيجية. لذا تميل اغلب البلدان النامية تبني أنظمة صرف ثابتة معدلة اقتصاديا، من اجل توفير الاستقرار في المستوى العام للأسعار ومن ثم الحفاظ على ثبات نسبي للعملة المحلية وقدر من الثقة بها لدى الجمهور. وان السلطة النقدية بهذا الاجراء انما تتجنب سيادة التوقعات التشاؤمية لدى الوحدات الاقتصادية، من اجل ديمومة الاعمال الإنتاجية والتجارية في عموم الاقتصاد القومي. ان عملية تغيير سعر الصرف امرا خطيرا للغاية لكونه يخضع لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية، كما ان التغيير يحدث ضغوطا في الأسواق المحلية باتجاه عدم استقرار سلة الأسعار العامة للمنتجات المحلية والمستوردة. فضلا عن ارباك بيئة الاعمال وتدعوه الى تقييم سريع للاتفاقيات والعقود المبرمة في القطاعين العام والخاص والقطاع الأجنبي، بسبب تغير اتجاه توليد الأرباح المستقبلية والمنافع المتبادلة بين الأطراف المتاجرة. كما يحذر اغلب الاقتصاديين من الحذر الشديد للتغير بأسلوب الصدمة مقابل الأسلوب التدريجي، لشدة حساسية سعر الصرف في تلك البلدان للظروف السياسية والاقتصادية عموما. مما يخلق تقلبات بعضها متقارب وبعضها متباعد عن القيم التوازنية الجديدة، مما يضر بالمناخ الاقتصادي ويدفع الوحدات الاقتصادية الى احداث المزيد من ردود الافعال غير المتنبأ بها.

أهمية الدراسة

يعد سعر الصرف من الأدوات المهمة لدى السلطة النقدية للتاثير بمجمل الوقائع الاقتصادية في البلدان النامية عموما، والبلدان النامية النفطية خصوصا، وان تغيير سعر الصرف بأسلوب الصدمة انما يربك عمل الاقتصاد، ويدفع الوحدات الاقتصادية بردود أفعال تشاؤمية لا تعمل على استعادة النظام الاقتصادي الى حالة الاستقرار.

مشكلة الدراسة

ان الحساسية المفرطة للمتغيرات الاقتصادية الكلية لتغير سعر الصرف العراقي، بسبب تردي بيئة الاقتصاد الكلي الحقيقي. يترك انطباعا سيئا لدى الجمهور إزاء حيازة النقود والتفضيل الخاص بمكونات الثروة الأخرى، الامر الذي يفرز توقعات تشاؤمية في الأسواق المحلية تدفع باتجاه رفع المستوى العام للأسعار، وتحفز المجاميع التنظيمية للأسواق المحلية للتواطؤ من اجل رفع سقف المكاسب الشخصية مقابل الاضرار بمصلحة المجتمع.

فرضية الدراسة

ان اعتماد السلطة النقدية لسعر صرف مرتفع سوف يكيف الأسواق له بعد مدة من الزمن عند حدود جديدة لقيم المتغيرات الاقتصادية الكلية.

هدف الدراسة

1- تحليل تطور سعر الصرف الرسمي والموازي خلال مدة الدراسة.

2- اجراء تنبؤ لسعر الصرف الموازي حتى نهاية عام 2021.

منهجية الدراسة

اعتماد الأسلوب الاستنباطي لتطور سعر الصرف خلال مدة الدراسة، ومن ثم اجراء دراسة قياسية للتنبؤ بسعر الصرف الموازي، والتعرف الكمي على قيمها خلال المدة المتنبوء بها، من خلال المصادر والتقارير والدوريات وقواعد البيانات الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية الخاصة بالدراسة.

المبحث الأول: سعر الصرف مدخل نظري

1- مفهوم سعر الصرف

يعرف سعر الصرف الاسمي على نحوين بحسب اتجاه العلاقة الثنائية مع العملة الاخرى، اي ان سعر صرف العملة الاجنبية تجاه العملة المحلية، انما يعني عدد الوحدات النقدية من العملة المحلية مقابل وحدة نقدية واحدة من العملة الاجنبية، واذ ما قلنا سعر صرف العملة المحلية تجاه العملة الاجنبية لنفس الحالة محل الدراسة، انما يعني عدد الوحدات النقدية من العملة الاجنبية مقابل وحدة نقدية واحدة من العملة المحلية. بعبارة اخرى ان سعر صرف العملة المحلية بالعملة الاجنبية يعني كم تعادل العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الاجنبية، والعكس صحيح⁽¹⁾.

ويجري التعامل بأسعار الصرف في سوق خاص يعرف سوق الصرف وفي الغالب تتحدد الاسعار فيه وفق اليات العرض والطلب، ويتم في سوق الصرف الأجنبي تداول مختلف العملات القيادية والتابعة لبلدان العالم⁽²⁾. اما سعر الصرف الحقيقي فهو يعني مقدار ما يتم اقتناؤه من السلع والخدمات بذلك الكم من الصرف، ويمكن الاستدلال به من خلال قسمة سعر الصرف الاسمي على المستوى العام للأسعار⁽³⁾. كما يمكن تحديد نوعين من أسعار الصرف بحسب عملية الصرف النقدي وهما الصرف الانبي والصرف الاجل⁽⁴⁾.

تمارس أسعار الصرف تأثيرا مهما في الاقتصاد، يمتد من الأوساط المالية الى الحقيقية لتؤثر فيما بعد في أسعار السلع والخدمات المنتجة محليا، والمصدرة نحو الخارج وعلى تكلفة الإنتاج، فضلا عن مقدار الاستيراد من الشركاء التجاريين⁽⁵⁾.

2- العوامل المؤثرة في سعر الصرف

توجد هنالك مجموعتين من العوامل المؤثرة في سعر الصرف، المجموعة الأولى هي متغيرات فنية وتنظيمية تحكم سلوك سعر الصرف في الأسواق تبعاً لما ترغب به الحكومة، فمثلاً من الشائع ان يتم تقييم سعر صرف العملة المحلية في البلدان النفطية باعلى من قيمته الحقيقية، ما يعني ان هنالك إمكانية تحديد مستوى معين لصرف العملة المحلية يتم بإدارة فنية من قبل البنك المركزي، وعلى هذا الأساس يتم اتباع نظام صرف معين يلائم ظروف الاقتصاد وتطلع الحكومة في إدارة المعاملات المالية محلياً. وبناء على ذلك فان ثمة عوامل تحكم سعر الصرف، وهي مقدار تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي من خلال عمليات السوق المفتوحة، درجة استقلالية البنك المركزي، الاستدانة الحكومية، ضعف الاقتصاد الحقيقي، الاختلال المزمن في القطاعات الاقتصادية، تطبيق القانون، ضعف الرقابة على الصرف الخارجي، اختلال الميزان التجاري وغيرها من عوامل تنظيمية في سوق الصرف ودرجة مرونة التواطؤات المحلية المؤدية الى المضاربات التي تحدث اختلال في هيكل الصرف الأجنبي. اما المجموعة الثانية فهي عوامل سلوكية في المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي تعبر عن ثمة اندفاع او قصور في أداء الاقتصاد الكلي، فطالما ان الطلب على العملة المحلية مشتق من الطلب على السلع والخدمات الحقيقية، فان سعر الصرف يتوقف تماماً على متانة الاقتصاد وقوة الترابط بين انشطته الحقيقية والمالية، لذا يمكن تحديد اغلب العوامل التي تؤثر في سعر الصرف هي، حالة الميزان التجاري، أسعار الفائدة المحلية، نشاط الأسواق المالية، الترتيبات والاتفاقيات مع الشركاء التجاريين، الاستقرار الاقتصادي، الحوكمة في إدارة الموارد الطبيعية والمالية، درجة الانفتاح الاقتصادي، المستوى العام للأسعار⁽⁶⁾. فضلا عن العائدات الاستثمارية، عرض النقد، الاضطرابات الداخلية، درجة استقرار البيئة الدولية.

3- أنظمة سعر الصرف

عرف العالم العديد من أنظمة أسعار الصرف والتي تنوعت تبعاً لظروف الاقتصاد العالمي والاحداث الأخرى التي اتاحة الفرصة لفرض هذه الأنواع وهي، نظام الصرف الثابت اذ يتم بموجبه تحديد سعر الصرف من قبل السلطة النقدية، مع تثبيت ذلك المستوى من أجل الحفاظ على قيمة العملة المحلية في الاقتصادات النامية(7). ونظام الصرف المرن وهو الذي يتم تحديده وفق اليات العرض والطلب في سوق الصرف، ويتطلب هذا النظام وجود أسواق محلية نشطة والناتج متنوع لكي تتفاعل عملية عرض العملة الأجنبية مع الطلب عليها وفق المعاملات الجارية في ذلك الاقتصاد، وبين النظامين أعلاه توجد العديد من الترتيبات التنظيمية التي تتبعها السلطة النقدية للتدخل في تعديل سعر الصرف، وفق منهاجها وفاعلية المبادلات الجارية في الأسواق، والتي ابرزت بعض الأنظمة المعدلة لسعر الصرف كالتعويم المدار والقيد الزاحف وغيرها، كما ان السلطة النقدية تسترشد ببعض المؤشرات من أجل اجراء التعديل اللازم في سعر الصرف وهي (ميزان المدفوعات، مستوى الاحتياطيات من النقد الأجنبي، مدى ظهور أسواق موازية)(8).

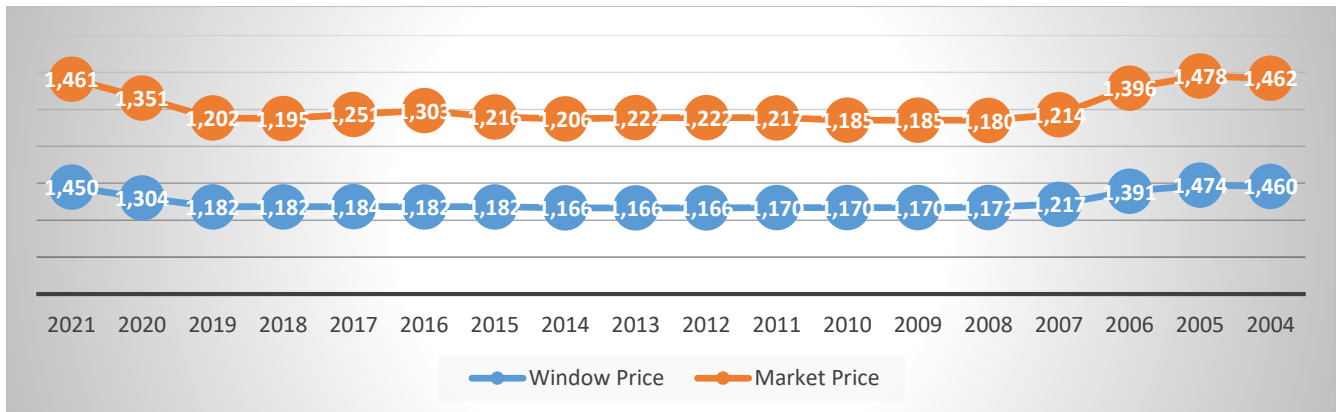
المبحث الثاني: التنبؤ وتحليل سعر صرف الدينار العراقي

1- سعر الصرف الرسمي والموازي

قامت السلطة النقدية بتحديد سعر صرف ثابت معدل اقتصادياً بناء على معطيات السوق المحلي، ومستجدات السوق الدولي، اعتماداً على تقلبات سوق النفط والتباين الحاصل في أسعار النفط الذي يجد انعكاسه في الإيرادات النفطية ومن ثم الإيرادات العامة. من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية وبهذا الاجراء يصبح البنك المركزي العراقي الجهة الوحيدة العارضة للنقد الأجنبي، في ظل تعدد الجهات الطالبة له من وحدات اقتصادية متنوعة. بفعل تعاظم دور الاستيراد وانحسار الإنتاج المحلي. تراوح سعر الصرف الرسمي العراقي بين (1166-1460) دينار لكل دولار امريكي، في حين تراوح سعر الصرف الموازي بين (1180-1478) دينار لكل دولار امريكي خلال مدة الدراسة.

الشكل (1)

سعر الصرف الرسمي والموازي في العراق للمدة (2021/2/2004-28) (للدولار الامريكي)



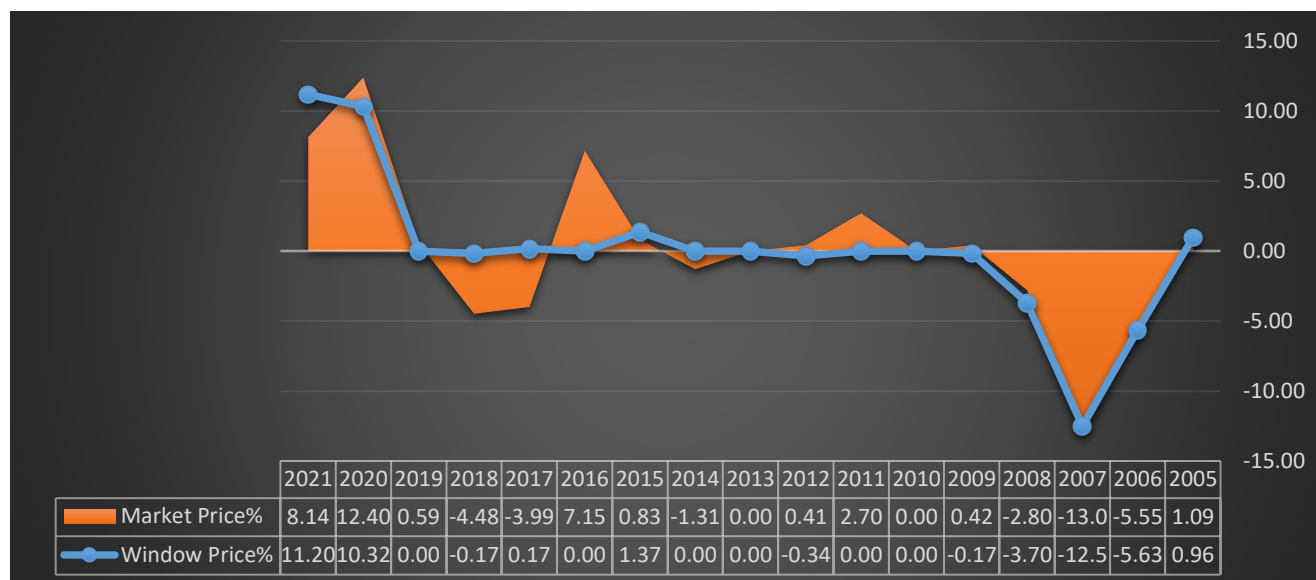
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، سنوات متنوعة.

2- معدل النمو السنوي لسعر الصرف الرسمي والموازي

لقد تراوح معدل النمو السنوي لسعر الصرف الرسمي بين (11.20%~12.51%)، وان معدل نمو سعر الصرف الموازي قد تراوح بين (12.40%~13.04%) خلال مدة الدراسة. ويلاحظ من المدى في معدل نمو كلا السعيرين السنوي كبير، مما يؤكد حدوث العديد من الاضطرابات في الأسواق المحلية نتيجة هذه الفوارق في النمو السنوي لكلا السعيرين. وكما هو موضح في الشكل (2)

الشكل (2)

معدل النمو السنوي لسعر الصرف الرسمي والموازي في العراق للمدة (2021/2/2004-28) (%)



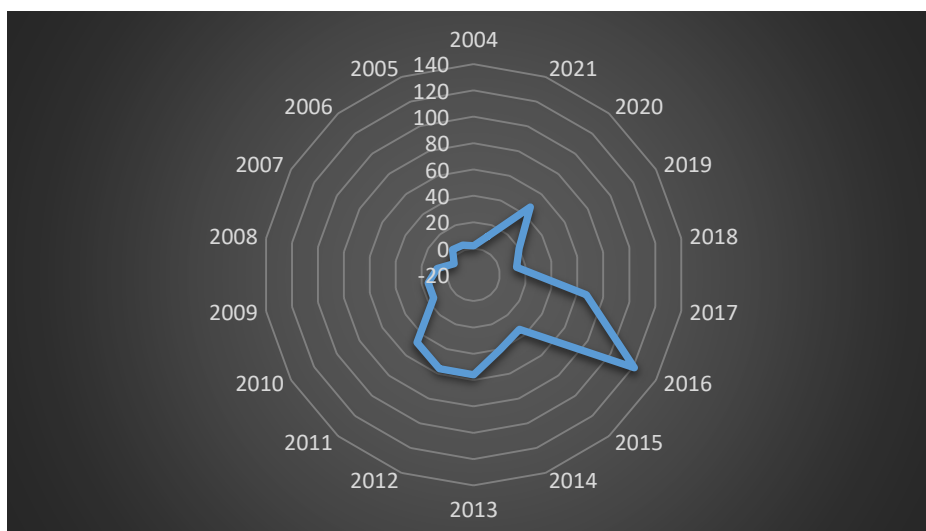
المصدر: من عمل الباحثان استنادا لبيانات الشكل (1).

3- هامش الفرق بين سعري الصرف

استنادا الى الشكل (3) فان هامش الفرق بين سعري الصرف قد تراوح بين (2~121) نقطة خلال مدة الدراسة، باستثناء عام 2007 فكان الهامش سالبا قدره (-3). وان هذا الهامش ليس تقاربي نحو الاستقرار التوازني لقيم الصرف الرسمي، انما هو تباعدي بفعل ضغوط المضاربة لعدة جهات في الأسواق المحلية.

الشكل (3)

هامش الفرق بين سعري الصرف في العراق للمدة (2021/2/2004-28) (%)



المصدر: من عمل الباحثان استنادا لبيانات الشكل (1).

4- الدراسة القياسية

سيتم اعتماد سعر الصرف السوقي (الموازي) للمدة (2004/1/1 – 2021/2/28)، والان سيتم اجراء اختبار الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لسلسلة سعر الصرف، وقد كانت على النحو الاتي:

الجدول (1)

دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي (Correlogram) لسعر صرف الدينار العراقي للمدة (2021/2/2004-28/1/1) عند المستوى

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1		1.0000	1.0000	0.0000	0.0000
2		0.9666	-0.0966	374.60	0.0000
3		0.9250	0.0667	541.76	0.0000
4		0.8833	0.0833	699.60	0.0000
5		0.8417	-0.0333	848.17	0.0000
6		0.8000	0.0500	988.94	0.0000
7		0.7583	0.0071	1122.6	0.0000
8		0.7167	-0.0300	1248.9	0.0000
9		0.6750	-0.0344	1367.1	0.0000
10		0.6333	-0.0286	1477.1	0.0000
11		0.5917	-0.0417	1578.7	0.0000
12		0.5500	-0.0150	1672.3	0.0000
13		0.5083	-0.0290	1758.0	0.0000
14		0.4667	-0.0583	1835.7	0.0000
15		0.4250	-0.0320	1905.5	0.0000
16		0.3833	-0.0450	1967.4	0.0000
17		0.3417	-0.0150	2022.1	0.0000
18		0.3000	-0.0143	2070.1	0.0000
19		0.2583	-0.0521	2111.7	0.0000
20		0.2167	-0.0271	2147.1	0.0000
21		0.1750	-0.0417	2176.7	0.0000
22		0.1333	-0.0060	2201.0	0.0000
23		0.0917	-0.0210	2220.8	0.0000
24		0.0500	-0.0200	2236.4	0.0000
25		0.0083	-0.0286	2248.4	0.0000
26		-0.0333	-0.0360	2257.1	0.0000
27		-0.0500	-0.0090	2263.1	0.0000
28		-0.0667	-0.0260	2266.9	0.0000
29		-0.0833	-0.0240	2269.0	0.0000
30		-0.1000	-0.0230	2270.0	0.0000
31		-0.1167	-0.0210	2270.2	0.0000
32		-0.1333	0.0060	2270.2	0.0000
33		-0.1500	0.0190	2270.3	0.0000
34		-0.1667	-0.0020	2270.9	0.0000
35		-0.1833	0.0080	2272.3	0.0000
36		-0.2000	0.0430	2274.4	0.0000

Source: Eviews V:10.

يتبين من الجدول (1) عدم استقرار السلسلة الزمنية لسعر صرف الدينار العراقي خلال مدة الدراسة. وما يعزز هذه النتيجة هو تطابق الاستدلال الاحصائي لاختبار الاستقرارية (ADF)، ما يعني قبول فرض عدم ورفض الفرض البديل. وعليه تم اجراء الفرق الاول لهذه السلسلة وكانت على النحو الاتي:

الجدول (2)

دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي (Correlogram) لسعر صرف الدينار العراقي للمدة (2021/2/28-2004/1/1) عند الفرق الاول

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.430	0.430	38.507	0.000
		2 0.120	-0.080	41.513	0.000
		3 -0.011	-0.040	41.541	0.000
		4 -0.026	0.005	41.679	0.000
		5 -0.054	-0.049	42.293	0.000
		6 -0.063	-0.027	43.131	0.000
		7 0.019	0.074	43.206	0.000
		8 0.050	0.014	43.748	0.000
		9 0.090	0.063	45.489	0.000
		10 0.052	-0.014	46.072	0.000
		11 0.079	0.071	47.433	0.000
		12 0.040	-0.017	47.793	0.000
		13 0.033	0.031	48.030	0.000
		14 0.008	-0.006	48.044	0.000
		15 0.022	0.033	48.156	0.000
		16 -0.009	-0.040	48.176	0.000
		17 -0.012	0.012	48.207	0.000
		18 0.012	0.013	48.241	0.000
		19 0.018	0.004	48.313	0.000
		20 0.032	0.013	48.542	0.000
		21 -0.031	-0.061	48.759	0.001
		22 -0.021	0.005	48.865	0.001
		23 -0.021	-0.009	48.968	0.001
		24 0.006	0.015	48.978	0.002
		25 0.021	0.021	49.085	0.003
		26 -0.028	-0.066	49.268	0.004
		27 -0.028	0.001	49.455	0.005
		28 -0.032	-0.019	49.706	0.007
		29 -0.012	0.005	49.739	0.010
		30 -0.028	-0.021	49.929	0.013
		31 -0.068	-0.065	51.057	0.013
		32 -0.106	-0.065	53.808	0.009
		33 -0.042	0.037	54.246	0.011
		34 0.013	0.023	54.290	0.015
		35 0.051	0.040	54.935	0.017
		36 0.002	-0.051	54.936	0.023

Source: Eviews
V:10.

بعد اجراء الفرق الاول استقرت السلسلة الزمنية لسعر الصرف ما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل. واصبحت السلسلة مستقرة عند الرتبة (1).¹

تشير دالة الارتباط الذاتي الجزئي (AR) بوجود التباطؤ الاول خارج منطقة حدود الثقة والقريب من الواحد الصحيح، ما يعني ان (P=1). كما تشير دالة الارتباط الذاتي (MR) بوجود التباطؤ الاول والتباطؤ الثاني خارج منطقة حدود الثقة والقريبة من الواحد الصحيح، ما يعني ان (q=1,2). ويتضمن الحد الثابت نكون امام الاحتمالات لنماذج اريما الاتية:

ARIMA (1,1,1).

ARIMA (1,1,0).

ARIMA (0,1,1).

ARIMA (0,1,2).

ARIMA (1,1,2).

تم اجراء عملية التقدير وفق نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، للاحتمالات الخمس اعلاه وتم اجراء المقارنة بمؤشرات جودة النموذج الاتية:

الجدول (3)

نتائج اريما (p,q)

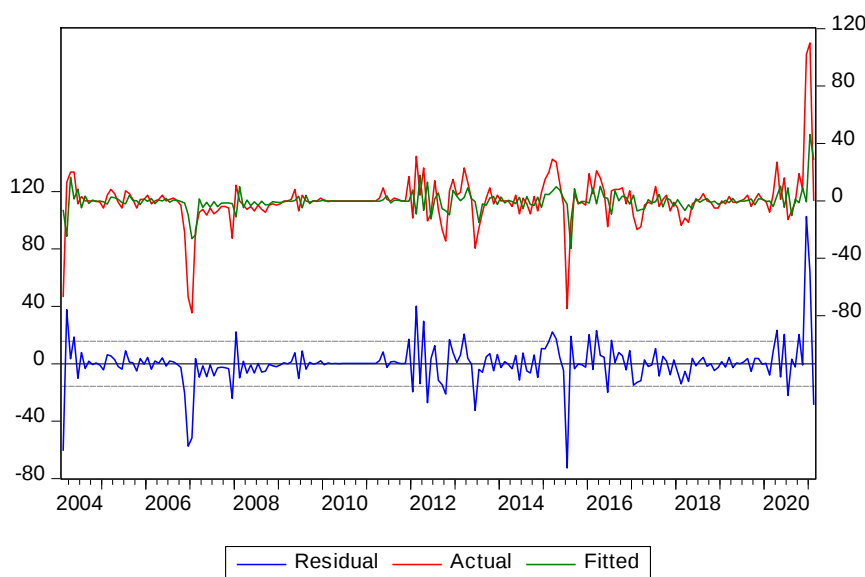
p,q	$\overline{R^2}$	AIC	SC	S.E.
(1,1)*	0.19	8.3	8.4	15.5
(1,0)*	0.19	8.3	8.3	15.6
(0,1)*	0.18	8.3	8.4	15.6
(0,2)	0.01	8.5	8.5	17.2
(1,2)*	0.19	8.4	8.3	15.6

المصدر: من عمل الباحثان استنادا لنتائج التقدير لاحتمالات النماذج الخاصة باريما.

يشير الجدول (2) وجود اربعة نماذج لاريما ذات مؤشرات جودة متقاربة وعند اجراء مقارنة بين تلك النماذج، تم الحصول على النموذج (ARIMA 0,1,1) بوصفه الاعلى معنوية من النماذج المتبقية. والشكل (1) يبين مدى تطابق القيم التنبؤية الداخلية مع القيم الحقيقية خلال مدة الدراسة.

الشكل (4)

القيم التنبؤية والقيم الحقيقية لسعر صرف الدينار العراقي خلال مدة الدراسة



Source: Eviews V:10.

وتم اجراء اختبار (Correlogram) من اجل فحص نموذج اريما المختار والتأكد من خلوه من اية تباطؤات خارج منطقة حدود الثقة لدوال الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي وكما في الجدول (3) الاتي:

**التنبؤ بسعر صرف الدينار العراقي الموقتي للمدة (اخبار/2021- كانون الاول/2021) باستخدام
نموذج (ARIMA)**

الجدول (4) اختبار (Correlogram) لنموذج اريما (0,1)

Sample: 2004M01 2021M02
Included observations: 205
Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.024	0.024	0.1207		
2	0.123	0.123	3.2959	0.069	
3	-0.086	-0.093	4.8378	0.089	
4	0.019	0.009	4.9175	0.178	
5	-0.042	-0.022	5.2957	0.258	
6	-0.065	-0.076	6.1997	0.287	
7	0.044	0.061	6.6131	0.358	
8	0.003	0.011	6.6152	0.470	
9	0.092	0.070	8.4553	0.390	
10	-0.013	-0.009	8.4899	0.486	
11	0.082	0.060	9.9781	0.442	
12	-0.009	0.002	9.9955	0.531	
13	0.048	0.035	10.514	0.571	
14	-0.025	-0.010	10.651	0.640	
15	0.041	0.039	11.020	0.684	
16	-0.023	-0.019	11.134	0.743	
17	-0.012	-0.016	11.168	0.799	
18	0.023	0.027	11.288	0.841	
19	0.032	0.042	11.324	0.860	
20	0.039	0.052	13.326	0.960	
21	-0.045	-0.053	13.806	0.965	
22	0.004	-0.016	13.809	0.975	
23	-0.038	-0.017	14.155	0.980	
24	0.011	-0.004	14.185	0.986	
25	-0.023	-0.004	14.317	0.990	
26	-0.026	-0.034	14.476	0.992	
27	-0.098	-0.097	16.847	0.982	
28	-0.003	0.006	16.848	0.987	
29	-0.008	0.008	16.866	0.991	
30	0.055	0.049	17.610	0.991	
31	-0.008	-0.010	17.624	0.994	

Source: Eviews V:10.

الجدول (5) التنبؤ بسعر صرف الدينار العراقي للمدة (12/3-2021/2021)

السنة/ شهر	سعر الصرف المتوقع
2021M03	1447.748
2021M04	1447.455
2021M05	1447.163
2021M06	1446.871
2021M07	1446.578
2021M08	1446.286
2021M09	1445.993
2021M10	1445.701
2021M11	1445.408
2021M12	1445.116

Source: Eviews V:10.

يتوقع الباحثان بان سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي سيبقى عند حدود (1445-1447) لكل دولار امريكي خلال الاشهر العشر القادمة حتى نهاية عام 2021، بحسب النموذج المتبناة ونتائجه القياسية. بشرط ان يكون سعر الصرف الرسمي عند (1450) دينار لكل دولار امريكي. وان يتكفل البنك المركزي العراقي في مواجهة اية تحركات سوقية تسعى للمضاربة وابعاد سعر الصرف عن مستواه المحدد، فضلا عن استيعاب الطلب المحلي للعملة الاجنبية وفق معايير محددة لديه من اجل المحافظة على سعر الجدي لصراف الدينار العراقي.

الاستنتاجات

- 1- اتسم سعر الصرف الرسمي اتسم بعدة تقلبات خلال مدة الدراسة بفعل تقلب الظروف الاقتصادية المحيطة بالتعاملات النقدية وفاعلية الأنشطة المصرفية، فقد تم اعتماد سعر الصرف باداة مثبتة اقتصاديا، من اجل المحافظة على ثبات قيمة العملة المحلية.
- 2- عبر سعر الصرف الموازي عن تقلب الظروف الاقتصادية المحيطة بالأسواق المحلية والتنظيمات والتواطؤات المتواجدة في تلك الأسواق. وليس عن حاجة السوق الحقيقية للعملة الصعبة (الدولار)، فاعلمت جهات الطلب تطمح الى المضاربة اكثر من سداد قيم فواتير شراء المستوردات من الخارج.
- 3- اعتماد نافذة بيع العملة الأجنبية لم يحقق التقلبات المتقاربة للوصول الى القيم التوازنية لسعر الصرف، وهذا لا يتعلق بنوعية نظام الصرف المتبع اكثر مما يتعلق باختناق الأسواق المحلية بالمستوردات الرخيصة (دولار رخيص)، وسيادة النزعة الاستهلاكية لدى الجمهور، فضلا عن عدم عقلانية حيازة العملة الصعبة لدى اغلب الوحدات الاقتصادية (الاكتناز).
- 4- ان اعتماد سعر الصرف الجديد (1450) دينار لكل دولار سوف يضغط على سعر الصرف الموازي باتجاه التكيف للمعطيات الجديدة لسعر الصرف الرسمي حتى نهاية العام 2021. وهذا ما توصلت اليه الدراسة القياسية من خلال التنبؤ بسعر الصرف الموازي.
- 5- سعر الصرف العراقي شديد الحساسية تجاه الظروف السياسية والاقتصادية المحلية، فضلا عن الظروف الخارجية لانه يتولد بطريقة غير مباشرة مستمدة من نوازع وحيثيات البيئة الدولية وبالخصوص سوق النفط الدولية. مما يضعه في بداية القائمة بالنسبة للادوات النقدية المؤثرة بشدة في بيئة الاقتصاد العراقي.

التوصيات

- 1- المحافظة على هامش تقاربي يدعم الاستقرار بقيمة العملة المحلية، مما يدفع باتجاه التوقعات التفاؤلية وتدنية استنزاف الاحتياطي من النقد الأجنبي.
- 2- الحذر الشديد من التغيرات الكبيرة في قيم الصرف الأجنبي بأسلوب الصدمة لكونه يربك الأسواق المحلية، ويضعف دور المبادلات التجارية المنظمة لصالح المبادلات غير المنظمة.
- 3- دراسة ردود أفعال الجمهور وتوقعاته تجاه التعامل مع سعر الصرف، لكون سعر الصرف بعد احد مكونات الثروة لدى الافراد، واداة رئيس في تقويم التجارة المحلية والأجنبية والتحويل المالي ونشاط الافراد والمؤسسات في العراق.
- 4- المحافظة على استقرار سعر الصرف الرسمي الجديد لانه سوف يعمل على استقرار سعر الصرف الموازي خلال الأمد القصير. الامر الذي ينعكس إيجابا على الثقة بالعملة المحلية وسيادة التوقعات المناسبة لحركة الأسواق المحلية.

المصادر

- 1- هجير عدنان زكي امين، الاقتصاد الدولي، دار الفكر دمشق، الطبعة الاولى، سوريا، 2008، ص:291.
- 2-Samuleson, Paul A., & William D., Nordhaus, ECONOMICS, 18th ad, McGraw Hill, 2005, p:604.
- 3- بلقاسم العباس، سياسات اسعار الصرف، المعهد العربي للتخطيط، العدد (23)، السنة الثانية، الكويت، 2003، ص:5.
- 4-Pugel. Thomas. A., " INTERNATIONAL ECONOMICS ",16th Ed, United States, McGraw Hill, Irwin, 2007, p:376.

5-Mishkin, Frederic, S., & Stanley G., Eakins, FINANCIAL MARKETS AND INSTITUTIONS, 6th ad, Prentice Hall, 2009, p:333.

6-دوحة سلمى، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015، ص:41-45.

7-سليم رشيد، أثر سعر الصرف في المؤشرات العامة لأسعار السهم - دراسة تطبيقية في سوق العراق لأوراق المالية للمدة (2005-2011)، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2014، ص:26.

8-عماد عمر محمود علي الهنداوي، علاقة أنظمة سعر الصرف بأداء الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مصر، 2011، ص:10-11.

Forecasting the market exchange rate of the Iraqi dinar for the period (March/2021-December/2021) using the (ARIMA) model

Dr. Mustafa Kamel Rasheed

Hanan Bassem Fathallah

Al-Mustansiriyah University/College of Administration and Economics

Economic Researcher

<https://orcid.org/0000-0003-4289-7867>

Abstract

The exchange rate is one of the important tools of the monetary authority, in all countries of the world generally, and developing countries particularly, due to its high sensitivity to the investment climate, business environment and economic conditions. The most appropriate to the facts and the political economy data. This study analyzed the exchange rate of the Iraqi dinar against the official and parallel US dollar, and developed a prediction for it until the end of 2021. The exchange data was used for the period (1/1/2004-28/2/2018) and on the basis of which the predictive trend of this study. The problem of the study is the excessive sensitivity of the macroeconomic variables to the change in the Iraqi exchange rate, due to the deterioration of the real macroeconomic environment. This leaves a bad impression on the public about possession of money and a preference for other components of wealth, this gives rise to pessimistic expectations in local markets that push towards raising the general level of prices, and motivate the regulatory groups of local markets to collude in order to raise the ceiling of personal gains in return for harming the interest of society. The hypothesis of the study is that the monetary authority's adoption of a high exchange rate will adapt the markets to it after a period of time at new limits for the values of macroeconomic variables, the study concluded that the predicted parallel exchange rate will maintain a balanced marginal limit in the short term vis-à-vis the official exchange rate, so the study recommends It is necessary to be vigilant against regulatory market indicators and collusion that try to push local markets away from their true values.

Keywords: official exchange rate, parallel exchange rate, exchange rate forecasting, (ARIMA) model.